الحكومة تسمح بتصدير البطاطا والثوم كي لا يخسر الفلاح

ابراهيم لـ«الوطن»: إنتاج البطاطا أكثر من الحاجة المحلية وسنقوم بمراقبة الأسعار بعد البدء بالتصدير

العقاد: تصدير البطاطا قرار صائب.. وتصدير الثوم قرار خاطئ

| رامز محفوظ

بغية دعم الفلاحين وضمان عدم تعرضهم للخسارة وافق رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس على توصية اللجنة الاقتصادية المتضمنة فتح باب التصدير لمادة بطاطا الطعام للكميات الفائضة عن حاجة السوق المحلية والمقدّرة بكمية ٤٠,٠٠٠ طن وذلك حتى نفاد الكمية، على أن تقوم وزارة الزراعة والاتحاد العام للفلاحين واتحاد غرف الزراعة السورية بمراقبة السوق.

كما تضمنت التوصية السماح بتصدير مادة الثوم الأخضر لكمية ٥٠٠٠ طن كحد أقصى وذلك لمدة شهرين.

رئيس الاتحاد العام للفلاحين أحمد إبراهيم بين في تصريح خاص لـ«الوطن» أن قرار السماح بتصدير مادة البطاطا إيجابي ويصب في مصلحة الفلاح والهدف منه عدم تعرض المزارع للخسائر، مبيناً أن سعر مبيع كيلو البطاطا في أسواق حماة على سبيل المثال يتراوح بين ٤٠٠ و٥٠٠ ليرة على حين أن تكلفته على الفلاح بحدود ١٠٠٠ ليرة ويبيعه بخسارة.

وأضاف إن الكميات المنتجة من مادة البطاطا للموسم الحالي كبيرة وأكثر من حاجة السوق لذا نحن كاتحاد فلاحين مع فتح باب تصدير المادة حالياً كي لا يستمر الفلاح بتحمل الخسائر، موضحاً أن كثرة الإنتاج للموسم الحالي سيؤدي إلى ضخ كميات كبيرة في السوق الداخلية وسيسهم ذلك بخفض السعر في السوق.

ولفت إلى أن الكمية التي تم السماح بتصديرها من مادة البطاطا والمقدرة بكمية ٤٠ ألف طن غير كبيرة ولن يكون لها أي تأثير على السوق من ناحية نقصان المادة وبالتالي لن تؤدي لارتفاع سعرها، مشيراً إلى أن اتحاد الفلاحين سيقوم بمراقبة السوق بعد البدء بتصدير المادة وفي حال ارتفع سعرها في السوق سيتم إيقاف تصديرها مباشرة، موضحاً أن الكمية المسموح بتصديرها تم تحديدها بشكل مبدئي ومن الممكن زيادتها.

وأكد أن نوعية البطاطا المنتجة قابلة للتخزين لكن المشكلة أن السورية للتجارة ليست لديها إمكانية لتخزين كميات كبيرة من المادة.

أما بالنسبة للسماح بتصدير كمية ٥٠٠٠ آلاف طن من مادة الثوم الأخضر، أوضح إبراهيم أن هذا النوع من الثوم غير قابل للمونة وهو يستخدم للاستهلاك المباشر لذا تم السماح بتصديره.

بدوره رأى عضو لجنة تجار ومصدري الخضر والفواكه محمد العقاد أن قرار السماح بتصدير مادة البطاطا قرار صائب وتم اتخاذه نتيجة لوجود فائض في إنتاج المادة للموسم الحالي.

وفي تصريح لـ«الوطن» استبعد العقاد أن يحصل نقص بالمادة بعد البدء بالتصدير نتيجة لوجود فائض بإنتاجها إذ إن إنتاج المادة للموسم الحالي يزيد عن حاجة القطر بثلاثة أضعاف لذا كان لابد من السماح بتصديرها، مشيراً إلى أن المساحات المزروعة بالبطاطا للموسم الحالي تزيد عن المساحات التي زرعت خلال الموسم الماضي بضعف ونصف تقريباً.

وأكد أن سعر مبيع كيلو البطاطا في سوق الهال يتراوح بين ٧٠٠ و١٠٠٠ ليرة وتكلفته على الفلاح أكثر من ذلك وليس هناك أي إمكانية لتخزين المادة نتيجة عدم توفر برادات كافية لتخزين كميات كبيرة من المادة وعدم توفر الكهرباء اللازمة لتشغيل البرادات، لذا فإن السماح بتصديرها كان لابد منه، مشيراً إلى أن البطاطا السورية تصدر إلى دول الخليج والعراق.

ولفت إلى أن قرار السماح بتصدير الثوم الأخضر يعتبر قراراً غير صائب لأن هذا النوع من الثوم غير قابل للتصدير ولن يكون هناك رغبة من الدول التي تستورد الثوم السوري بالدرجة الأولى مثل الأردن ولبنان باستيراده باعتبار أنه أخضر وجذوره ما زالت موجودة فيه وغير مقصوصة وفي حال لم يتم تنشيف وتبييس الثوم وقص جذوره لن يكون هناك تصدير له.

وأوضح أن إنتاج الثوم للموسم الحالي يعتبر مقبولاً وليس هناك فائض فيه مثل البطاطا وسعر الكيلو منه في سوق الهال بحدود ٢٠٠٠ ليرة أو أقل وهذا السعر يعتبر مقبولاً للفلاح.

.. و باستيراد الغزول القطنية

كواية: القرار يسهم في زيادة الطاقة الإنتاجية واستمرار عمل المنشآت ونطالب بأن يكون لمدة عام وليس ستة أشهر

| هناء غانم

اعتبر نائب رئيس غرفة صناعة حلب مصطفى كواية أن قرار اللجنة الاقتصادية بالسماح باستيراد القطن المغزول جاء استجابة من الحكومة لمطالب الصناعيين وهو ليس بقرار جديد وإنما تم تجديده لتوفير الأقطان المحلوجة والخيوط القطنية وتلبية حاجة السوق المحلية، خاصة أن هناك صعوبة في تأمين كميات كافية من الغزول القطنية للقطاعين العام والخاص والتي يوجد قسم كبير منها في محافظة الحسكة وهناك صعوبة بتأمينها، مبيناً أن فتح باب الاستيراد سوف يحفز إنتاج معامل القطاعين العام والخاص.

وقال كواية: كصناعيين، نأمل من الحكومة السماح باستيراد الخيوط القطنية لمدة عام كامل وليس فقط لمدة ٦ أشهر الأمر الذي يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية وتأمين مستلزمات المعامل من الخيوط القطنية لضمان استمرار عمل المنشآت وإعادة الحياة لها ولاسيما أن العديد منها بدأ بالتعافي الأمر الذي يعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني وتأمين فرص عمل، متمنياً أن يكون موسم الأقطان القادم وفيراً، وأن تكفي الأقطان المنتجة محلياً حاجة شركات الغزول والخيوط في القطاعين العام والخاص، وبالتالي وقف الاستيراد بعد ٦ أشهر إن لم تكن هناك حاجة، خاصة أن سورية كانت بلد «الذهب الأبيض» ولدينا كل حلقات الصناعة النسيجية، من الألف إلى الياء؛ إنتاج بذور القطن، زراعة القطن وحلجه، وصناعة الخيوط والنسيج وصولاً إلى صناعة الألبسة الجاهزة، الأمر الذي يتطلب دعم هذه الصناعة حتى تستمر المعامل بالإنتاج.

ورأى عدد من الصناعيين أن قرار السماح باستيراد القطن والخيوط القطنية بالتأكيد هو قرار صائب وله عدة مبررات أهمها تأمين حاجة الصناعيين من المواد الأولية حتى يتسنى لهم الاستمرار في تشغيل معاملهم وفق طاقتها الإنتاجية الفعلية والتصنيعية.

من الجدير ذكره أن رئاسة مجلس الوزراء كانت قد وافقت أمس على توصية اللجنة الاقتصادية المتضمنة السماح للمنشآت الصناعية المرخصة أصولاً العاملة بإنتاج الغزول القطنية التي تستخدم القطن المحلوج كمادة أولية باستيراد هذه المادة ولمدة ٦ أشهر وفقاً للطاقة الإنتاجية الفعلية المحددة من مديرية الصناعة المعنية، بعد الحصول على موافقة وزارة الزراعة وحسب الشروط المحددة منها.

كلف الصناعات المحلية أعلى من مثيلاتها بـ٣٠ بالمئة

عضو مجلس شعب يتوقع زيادة في أسعار المشتقات النفطية

| عبد الهادي شباط

اعتبر عضو مجلس الشعب زهير تيناوي أن رفع أسعار مادة الفيول خلق مشكلة في كلف الإنتاج خاصة المنتجات الصناعية والكهرباء التي باتت تتحضر لزيادة في تعرفة الكهرباء كما رشح عن الوزارة وبين أن السيناريو المقبل يوحي بارتفاع معظم أسعار المشتقات النفطية لكن بالتدريج وهو ما يزيد – بحال حدث – من حالة التضخم وارتفاع الأسعار التي لم تستطع معظم الدخول والمعاشات للمواطنين من مجاراتها وخاصة أن هذه الأجور لم تعد تنفع معها الحلول التقليدية ولابد من تعزيز حالة الاقتصاد الوطني ودعم الإنتاج وفي المقدمة الإنتاج الصناعي لقدرته على تأمين الكثير من السلع والبضائع التي تحتاجها السوق المحلية بدلاً من تأمينها عبر الاستيراد واستنزاف القطع الأجنبي ورفع أسعار المحروقات ما يزيد الكلف وارتفاع نفقات الإنتاج.

ما سبق يتقاطع مع التصريحات المتعددة للصناعيين مؤخراً بأن كلف الصناعات المحلية باتت أعلى من مثيلاتها في الدول المصنعة بحدود ٣٠ بالمئة وهو ما يعطل التصدير والقدرة على المنافسة وبالتالي تراجع معدلات الإنتاج وحركة النشاط الاقتصادي بالعموم.

وبيّن تيناوي أنه لابد من الاستفادة من الانفتاح مع الدول العربية وتأمين احتياجات الإنتاج وخاصة حوامل الطاقة.

وكانت الشركة السورية لتخزين وتوزيع المواد البترولية «محروقات» أصدرت قبل أيام قراراً يقضي برفع سعر طن الفيول للقطاع الخاص إلى ثلاثة ملايين و٣٣٥ ألف ليرة سورية والقطاع العام إلى مليوني ليرة.

ما الذي قدمته مسابقة التوظيف المركزية للمؤسسات الإنتاجية؟

رزق لـ«الوطن»: «التنمية الإدارية» غالت بشروط التوظيف التي تعوق العمل الإنتاجي

كوسا: الشهادة العلمية بالقطاع الإنتاجي لا تفيد ومؤسساته لها خصوصية يجب مراعاتها

| جلنار العلي

لا تكاد تخلو تصريحات مديري المؤسسات الإنتاجية الحكومية من عبارة «لدينا نقص كبير باليد العاملة»، وذلك بعد مرور أقل من عام فقط على نتائج المسابقة المركزية التي أقامتها وزارة التنمية الإدارية، على الرغم من أن هذه المؤسسات دوناً عن غيرها يفترض أن تكون هي المسؤولة المباشرة عن الأوقات المناسبة للتوظيف وغير ذلك من الأمور المتعلقة بخصوصية كل مؤسسة، فالسؤال الملحّ هنا، هل أدت المسابقة المركزية إلى نقص العمالة في المؤسسات الإنتاجية؟ وما تأثير ذلك في الإنتاج والصناعة في سورية ولاسيما بالنسبة للقطاع الحكومي؟

شروط لا منطقية

الخبير التنموي ماهر رزق، بيّن في تصريح لـ«الوطن» أنه قبل أن يتم تنظيم العمل الحكومي في العام ٢٠٠١، كانت المؤسسات والوزارات تتولى مهمة التعيين بمفردها، حيث كان يوجد مرونة لدى صاحب القرار، إلا أن هذا الأمر كان له سلبياته أيضاً، حيث أدى إلى وجود تكتلات ومحسوبيات في التعيين، ولكن عندما أنشأت الدولة مكاتب التشغيل، صار هناك نظام يسمى بالترشيح المركزي، ونجح ذلك في الكثير من القطاعات الإدارية، ولكن لم ينجح في القطاعات الإنتاجية التي تتطلب عمالاً بمواصفات معينة.

وتابع: «لتقوم بعد ذلك وزارة التنمية الإدارية بتقديم حلول، لم تكن عملية برأيي، لأنها غالت بشروط التوظيف غير المنطقية والتي لا تنطبق على أحد، ناهيك عن صعوبات تتعلق باللغة وامتلاك مهارات استخدام الحاسوب، وهذا مهم لتطور الجهاز الإداري، ولكن ليس في ظل الأجور الحكومية المنخفضة، لذا يمكن اعتبار هذه الشروط تعجيزية تعوق العمل الإنتاجي، والدليل على ذلك أن كثيراً من المؤسسات الإنتاجية لم يتقدم لها أحد».

جهل بتفاصيل المؤسسات

واعتبر رزق أن عدم وجود أذرع ومديريات لوزارة التنمية الإدارية في المحافظات، زاد الوضع سوءاً، من خلال اعتمادها على لجان مركزية من المحافظة ذاتها لا تستطيع دراسة احتياجات كل المؤسسات والغرق في جميع التفاصيل، لذا لم تتمكن الوزارة من القيام بإجراءات مركزية بطرق مرنة، مشيراً إلى أنه من المهم جداً وجود مسابقات لا مركزية تترافق مع الرقابة الشديدة على آليات التوظيف، كي لا تتحول هذه المسابقات إلى ملكية خاصة لأصحاب القرار.

وفي السياق، طالب رزق بإعادة النظر بنظام التعيين في سورية، والفصل بين القطاع الإداري والقطاع الإنتاجي الذي يجب أن يفكر مثل رجال الأعمال والتجار دون تقييده بنظام إداري صارم، علماً أن شركات القطاع العام لن تنجح إلا إذا تحولت إلى شركات مساهمة عامة، وذلك أسوة ببعض الدول كالجزائر ومصر.

مراعاة الخصوصية

من جانبه، اعتبر الخبير الاقتصادي محمد كوسا في تصريح لـ«الوطن»، أن أي مؤسسة لديها عمل إنتاجي لها خصوصية سواء بالإنتاج أو بالكوادر المدربة، لذا يجب مراعاة هذه الخصوصية، وبالتالي فإن الكوادر التي تتلمذت على يد خبراء يجب أن تكون هي المسؤولة عن انتقاء الكوادر الجديدة، كونها أقدر على معرفة من هم أنسب لمواقع العمل الإنتاجية، فكان يفضل عدم الخوض في تجربة المسابقة المركزية.

ليسوا طلاب مدارس

وأشار إلى أن المسابقة المركزية التي جرت لم يكن فيها ما يمكّن من اختيار الكوادر المناسبة للقطاعات الإنتاجية بمختلف أشكالها، وخاصة أن الشهادة العلمية في مثل هذه الأماكن لا تعني أبداً، فقد تم وضع معايير عامة وقليلة غير قادرة على فرز الأشخاص بالمواصفات المطلوبة على الأنشطة الإنتاجية، فكانت المسابقة من خلال إجراء امتحان كتابي وشفهي لتكون العلامة هي الحكم الأول والأخير، وهذا لا يفيد باعتبار أن المتقدمين ليسوا طلاب مدارس، وإنما هم كوادر ستدخل إلى قطاعات اقتصادية ومشاريع إنتاجية تعطي نتائج حقيقية وخاصة في ظل هذه الظروف التي لا يوجد فيها وقت لتدريب أشخاص غير مؤهلين.

وأضاف: «كان من المفترض تجزئة المسابقة المركزية، وإجراؤها على مراحل، وأن تكون مركزية في كل وزارة على حدة، كأن تكون وزارة الصناعة على سبيل المثال مسؤولة عن كل مسابقات التوظيف الخاص بالمؤسسات التابعة لها».

٢٠٠ مهنة مهددة بالانقراض

وفي سياق متصل، بيّن كوسا أنه لم يصدر أي قرار بإلغاء مكاتب التشغيل التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، لذا كان من المفترض أيضاً مراجعة طلبات التوظيف المقدمة باعتبارها قائمة بيانات، إضافة إلى أن مهمة التوظيف وحل مشكلة العمالة، يجب ألا تقتصر على القطاع العام فقط، بل يجب أن تكون الحكومة قائدة للقطاع العام والخاص في آن واحد، لذا يجب توظيف الأشخاص الذين لا يوجد لهم شواغر في القطاع العام في شركات القطاع الخاص حسب احتياجات كل شركة، إذ يوجد في القطاع الخاص نحو ٢٠٠ مهنة لديها نقص حاد بالكوادر وهي في طريق الانقراض حالياً، وهذا يعد مسؤولية حكومية أيضاً.

«يثب الفنجان من أسعاره»

«البرازيلية» تصل إلى ١٢٥ ألف ليرة.. وانتشار القهوة المغشوشة بالحمص ونواة التمر

| الوطن

في قصيدة لنزار قباني، يقول: يثب الفنجان من لهفته في يدي شوقاً إلى فنجانها.

وليعذرنا شاعرنا الكبير، لأن أسعار البن التي شهدت ارتفاعاً كبيراً في أسواق العاصمة دمشق، حيث أصبح سعر كيلو بعض أنواع القهوة يعادل راتب الموظف في القطاع الحكومي، بعد أن صار يتجاوز الـ٨٠ ألف ليرة، ناهيك عن وجود أنواع رديئة جداً تباع بـ٤٥ ألف ليرة، ما اضطررنا لاستعارة شطر بيته الأول وتحريفه ليصبح: «يثب الفنجان من أسعاره».

وحول ذلك، أعاد رئيس الجمعية الحرفية للمحامص والموالح والمكسرات عمر حمودة ارتفاع أسعار البن في تصريح لـ«الوطن»، إلى أسباب خارجية كثيرة، منها ما هو متعلق في بلاد المنشأ ذاتها كالبرازيل مثلاً التي عانت من الصقيع، ما يؤدي إلى تلف المحاصيل وارتفاع سعر المادة نتيجة قلتها، إضافة إلى ارتفاع تكاليف الشحن والنقل العالمية، ذاكراً عدة أسباب داخلية أيضاً كارتفاع أجور النقل والعمال وإيجارات المحلات، ناهيك عن تكاليف صيانة آلات التحميص، وأسعار مواد التعبئة من أكياس وطباعة وغير ذلك.

وتابع: «إضافة إلى ذلك، أسعار المحروقات المرتفعة جداً، خاصة في ظل وجود منشآت غير مرخصة تستجر المادة من السوق السوداء بأسعار مرتفعة جداً»، مشيراً إلى قلة الاستيراد، المحصور بعدد محدد من المستوردين، حيث تمت المطالبة مراراً وتكراراً بزيادة عدد المستوردين، ولكن كانت ظروف الحصار تعوق تنفيذ تلك المطالب، هذا ما يؤدي إلى أسعار عالية جداً متضمنة التكاليف التي ذكرت، إضافة إلى هامش الربح الذي يكون بسيطاً بالنسبة للحرفي، ليتماشى مع القدرة الشرائية للمواطن.

ولفت حمودة إلى أن سعر كيلو القهوة يتراوح بين ٩٠-١٠٠ ألف ليرة وقد يصل إلى ١٢٥ ألف ليرة في حال كان البن برازيلياً، باعتبار أن كيلو البن الأخضر يصل إلى المنشأة بـ٥٥ ألف ليرة، مشيراً إلى تغير سلوكيات شراء القهوة بالنسبة للمواطنين وانخفاض كميات البيع، فمثلاً العائلة التي كانت تشتري نصف كيلو قهوة خلال أربعة أيام، أصبحت الآن تشتري الكمية ذاتها خلال ١٥ يوماً أو لمدة شهر كامل، متوقعاً انخفاض الأسعار في حال زيادة الاستيراد خلال الفترات القادمة، فليس من مصلحة البائع أن يبيع بأسعار عالية.

وفي سياق متصل، أكد حمودة وجود حالات غش كبيرة في القهوة كما هو الحال بالنسبة لبقية المواد الغذائية، حيث يتم خلط البن بمواد أخرى محروقة كالحمص أو نواة التمر مثلاً، وتنحصر هذه الحالات في المنشآت غير المنتسبة للجمعية وغير المختصة بتصنيع القهوة، وذلك نتيجة قيام الجمعية بدورها بممارسة الرقابة على المنشآت المسجلة من خلال فحص المذاق والرائحة.

وأشار إلى أن الجمعية لم تحدد قائمة بأسعار القهوة في الأسواق، نظراً لاختلاف أنواعها من القهوة الفاتحة إلى المتوسطة أو الداكنة، أو تلك المضاف إليها الهيل أو المسكة وما إلى ذلك، كاشفاً أن الجمعية تنسق مع مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك لإعداد بيان تكلفة وتعميمه على كل المنشآت المرخصة.